

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ

مُرافقة المحقق الخوئي بكلِّ خطوة لتفسير «الأحرف السبعة»

ثم استكمل المحقق الخوئي مساق المحتملات حول الأحرف السبعة قائلاً: [1]

1. (و المعنى السادس) الاختلاف في القراءات (و تغاير اللّهجات): إنّ الأحرف السبعة هي وجوه الاختلاف في القراءات، قال بعضهم (علماء الفرقة البكرية): إنّ تدبّرت وجوه الاختلاف في القراءة فوجدتها سبعة:

Ø فمنها: ما تتغيّر حركته و لا يزول معناه و لا صورته مثل: «هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ» بضمّ أظهر و فتحه.

Ø و منها: ما تتغيّر صورته و يتغيّر معناه بالإعراب مثل: «رَبَّنَا بَاعِدْ بَيْنَ أَسْفَارِنَا» بصيغة الأمر و الماضي.

Ø و منها: ما تبقى صورته و يتغيّر معناه باختلاف الحروف مثل: «و طلح منضود» و «طلع منضود» (أي شجرة الموز أو أية ثمرة طويلة و طيبة الرائحة).

Ø و منها: ما تتغيّر صورته و معناه مثل: «كالعهن المنفوش و «كالصوف المنفوش».

Ø و منها: بالتقديم و التأخير مثل: «و جاءت سكرة الموت بالحق» (كما في القرآن) و «جاءت سكرة الحق بالموت» (و السكرة هي حالة اللاشعورية و اللاوعي حين انفصال الرّوح عن البدن).

Ø و منها: بالزيادة و النقصان: «تسع و تسعون نعمة أنثى» و «أما الغلام فكان كافراً و كان أبواه مؤمنين» «فإن الله من بعد إكراههنّ لهنّ غفور رحيم».

و يرده:

1. أنّ ذلك قول لا دليل عليه، و لا سيّما أنّ المخاطبين في تلك الروايات لم يكونوا يعرفون من ذلك (أي لم تتبادر أذهانهم اختلاف القرائات بل قد فهموا ألا يخلطوا العذاب بالرحمة و ألا يستبدلوا الكلمات: السميع مكان العليم و...) شيئاً.

2. أنّ من وجوه الاختلاف المذكورة ما يتغيّر فيه المعنى و ما لا يتغيّر، و من الواضح أنّ تغير المعنى و عدمه لا يوجب الانقسام إلى وجهين، لأنّ حال اللفظ و القراءة لا تختلف بذلك (كي تُفسّر الأحرف السبعة بهذا التّغير) و نسبة الاختلاف إلى اللفظ في ذلك من قبيل وصف الشّيء بحال متعلّقه (أي اللفظ باعتبار معناه) و لذلك يكون الاختلاف في «طلح منضود و كالعهن المنفوش» قسماً

واحداً (فتغيّر المعنى لا يكثر القراءات و الأحرف، بينما الأحرف السبعة ترتبط باللفظ).

3. أن من وجوه الاختلاف المذكور: بقاء الصّورة للفظ و عدم بقائها، و من الواضح أيضاً أن ذلك لا يكون سبباً للانقسام (فقد نقص العدد عن السبعة إذن) لأنّ بقاء الصّورة إنّما هو في المكتوب لا في (أصل) المقروء (الواقعيّ فالصّورة لا ترتبط بالقراءة المنزلة واقعاً) و القرآن اسم للمقروء (الواقعيّ) لا للمكتوب و المنزل من السّماء إنّما كان لفظاً لا كتابة (حتّى لو تلوّنت صور ألفاظه) و على هذا يكون الاختلاف في «و طلع و نُشزها» وجهاً واحداً لا وجهين.

4. أن صريح الروايات المتقدّمة أنّ القرآن نزل في ابتداء الأمر على حرف واحد (ثمّ استزاده النّبيّ لاحقاً) و من البيّن أنّ المراد بهذا الحرف الواحد ليس هو أحد الاختلافات المذكورة، فكيف يمكن أن يراد بالسّبعة مجموعها؟ (فالرواية المتحدّثة حول الحرف الواحد لا تلائم هذه القراءات المتبعثرة أبداً).

5. أن كثيراً من القرآن موضع اتّفاق بين القراء و ليس مورداً للاختلاف (بحيث إنّ معظم آيات القرآن متّفق عليها) فإذا أضفنا موضع الاتّفاق إلى موارد الاختلاف بلغ ثمانية و معنى هذا أنّ القرآن نزل على ثمانية أحرف (إذ موطن الاتّفاق يُعدّ من موارد نزول القرآن أيضاً).

6. أن مورد الروايات المتقدّمة هو اختلاف القراء في «الكلمات» و قد ذُكر ذلك في قصّة عمر و غيرها (فكلمة واحدة قد قرئت بشكّلين لا الاختلاف في كلمات شتّى) و على ما تقدّم فهذا الاختلاف حرف واحد من السّبعة و لا يحتاج رسول الله صلّى الله عليه و آله و سلّم في رفع خصومتهم إلى الاعتذار بأنّ القرآن نزل على الأحرف السّبعة، و هل يمكن أن يُحمل نزول جبريل بحرف، ثمّ بحرفين، ثمّ بثلاثة ثمّ بسبعة على (أساس) هذه الاختلافات؟ (فنزول الجبرائيل لا يرتبط باختلاف القراءات بل أنزله بشكل واحد على الرّسول) و قد أنصف الجزائريّ في قوله: «و الأقوال في هذه المسألة كثيرة، و غالبها بعيد عن الصّواب» و كأنّ القائلين بذلك ذهّلوا عن مورد حديث «أنزل القرآن على سبعة أحرف» فقالوا ما قالوا. [2].

7. (المعنى السّابع) اختلاف القراءات بمعنى آخر: أنّ الأحرف السّبعة هي وجوه الاختلاف في القراءة و لكن بنحو آخر غير ما تقدّم (أي غير صور الكلمات و معانيها) و هذا القول اختاره الزّرقانيّ و حكاه عن أبي الفضل الرّازي في اللّوائح فقال: الكلام لا يخرج عن سبعة أحرف في الاختلاف:

– الأوّل: اختلاف الأسماء من إفراد، و تثنية، و جمع، و تذكير، و تأنيث.

– الثّاني: اختلاف تصريف الأفعال من ماضٍ و مضارع و أمر.

– الثّالث: اختلاف الوجوه في الإعراب.

– الرّابع: الاختلاف بالنقص و الزيادة.

– الخامس: الاختلاف بالتّقديم و التّأخير.

– السّادس: الاختلاف بالإبدال.

– السّابع: اختلاف اللّغات «اللّهجات» كالفتح، و الإمالة، و التّرقيق، و التّفخيم، و الإظهار، و الإدغام، و نحو ذلك.

و يرد عليه:

1. ما أوردناه على الوجه السادس في الإشكال الأول والرابع والخامس منه (بأن اختلافات لا تُلائم مورد الروايات بل لا دليل على هذا التفسير أساساً).

2. ويردّه أيضاً: أن الاختلاف في الأسماء يشترك مع الاختلاف في الأفعال في كونهما اختلافاً في الهيئة، فلا معنى لجعله قسماً آخر مقابلاً له.

3. ولو راعينا الخصوصيات (بكل نقطة نقطة) في هذا التقسيم لوجب علينا أن نعدّ كلّ واحد من الاختلاف في التثنية، والجمع، والتذكير، والتأنيث، والماضي، والمضارع، والأمر قسماً مستقلاً (بحيث ستتكاثر الشقوق مُتجاوزةً على السبعة).

4. ويضاف إلى ذلك أن الاختلاف في الإدغام، والإظهار، والروم، والإشمام، والتخفيف والتسهيل في اللفظ الواحد لا يخرجُه عن كونه لفظاً واحداً (فلا تُشكّل أقساماً وأحرفاً سبعة) وقد صرح بذلك ابن قُتيبة على ما حكاه الزرقاني عنه [3].

و الصحيح أن وجوه الاختلاف في القراءة ترجع إلى ستّة أقسام (لا سبعة):

– الأول: الاختلاف في هيئة الكلمة دون مادّتها، كالاختلاف في لفظة «بعد» بين صيغة الماضي والأمر، وفي كلمة «أمانتهم» بين الجمع والإفراد.

– الثاني: الاختلاف في مادّة الكلمة دون هيئتها، كالاختلاف في لفظة «نشرها» بين الرأى والزأي.

– الثالث: الاختلاف في المادّة والهيئة كالاختلاف في «العهن والصوف».

– الرابع: الاختلاف في هيئة الجملة بالإعراب، كالاختلاف «و أرجلكم» بين النصب والجرّ.

– الخامس: الاختلاف بالتقديم والتأخير، وقد تقدّم مثال ذلك.

– السادس: الاختلاف بالزيادة والنقيصة، وقد تقدّم مثاله أيضاً.

8. (المعنى الثامن) الكثرة في الآحاد: أن لفظ السبعة يراد منه الكثرة في الآحاد، كما يراد من لفظ السبعين والسبعمئة الكثرة في العشرات أو المئات، ونسب هذا القول إلى القاضي عيّاض ومن تبعه، ويردّه:

– أن هذا خلاف ظاهر الروايات، بل خلاف صريح بعضها. على أن هذا لا يعدّ قولاً مستقلاً عن الوجوه الأخرى لأنّه لم يعيّن معنى الحروف فيه (فما هي السبعة إذن؟) فلا بدّ وأن يراد من الحروف أحد المعاني المذكورة في الوجوه المتقدّمة، ويرد عليه ما يرد من الإشكال على تلك الوجوه.

9. (المعنى التاسع) سبع قراءات (المشتهرة في القرآن): ومن تلك الوجوه أن الأحرف السبعة – موضوعة البحث – هي سبع قراءات، ويردّه:

1. أن هذه القراءات السبع:

Ø إن أريد بها السبع المشهورة، فقد أوضحنا للقارئ بطلان هذا الاحتمال في البحث عن تواتر القراءات - وقد تقدّم ذلك - في باب «نظرة في القراءات».

Ø وإن أريد بها قراءات سبع على إطلاقها (و سعتها) فمن الواضح أن عدد القراءات أكثر من ذلك بكثير، و لا يمكن أن يوجّه ذلك (و نعتقد) بأن غاية ما ينتهي إليه اختلاف القراءات أكثر من ذلك بكثير، الواحدة هي السبع (فلا تعدّ القراءات السبع ترجمان الأحرف السبعة):

- لأنه إن أريد أن الغالب في كلمات القرآن أن تقرأ على سبعة وجوه فهذا باطل، لأنّ الكلمات التي تقرأ على سبعة وجوه قليلة جداً.

- وإن أريد أن ذلك (الوجوه السبعة) موجود في بعض الكلمات و على سبيل الإيجاب الجزئي فمن الواضح أن في كلمات القرآن ما يقرأ بأكثر من ذلك (السبعة) فقد قرأت كلمة «و عبَد الطّاغوت» باثنين و عشرين وجهاً، و في كلمة «أفّ» أكثر من ثلاثين وجهاً.

- و يضاف إلى ما تقدّم أن هذا القول لا ينطبق على مورد الروايات، و مثله أكثر الأقوال في المسألة.»

[1] البيان في تفسير القرآن، ص: 189-195

[2] التبيان: ص 59.

[3] مناهل العرفان: ص 154.